الفصل الرابع

نظام النقود الورقية

---

١ — نقود من الورق وهى ورق

يتبين لنا أن النقود المتداولة ، فى ظل نظام سبائك الذهب ، نقود تصنع من الورق . ولكننا رأينا أن هذا الورق يصرف بالذهب ، فى شكل سبائك ، تستخدم لأغراض التسويات الدولية . ولاحظنا أن الثروة التى تختفى وراء هذه النقود ، تتكون من عنصرين : ثروة مادية فى شكل ذهب ، وهى أقل العنصرين . وثروة معنوية ، هى الثقة التي تحظى بها أوراق البنكنوت ، وهى أكبر العنصرين . وهذه الثقة ، إنما تتوافر لأوراق البنكنوت ، طالما يبقى صرفها بالذهب قائما . ولن يستطيع بنك الإصدار ، الاستمرار فى صرف هذه الأوراق بالذهب ، إذا استمر استنزاف الذهب من خزائنه ، لدفع الحساب المدين للخارج . أى إذا تعرض ميزان المدفوعات لإختلال مقيم مزمن ، يتجلى فى وجود رصيد مدين باستمرار ، يطلب الدائنون الأجانب دفعه فى شكل ذهب .

ولنفرض الآن أن هذا الإختلال المتوالى فى نظام المدفوعات ، ساق بلدا من البلاد التى تتبع نظام الذهب ، إلى هجر هذا النظام ، وإلى الخروج على أوضاعه ، وإلى توقف بنكه المركزى ، عن دفع قيمة أوراق البنكنوت

المصدرة بالذهب ، وإلى حظر حكومته إصدار الذهب إلى الخارج . فماذا تكون طبيعة النقود المتداولة ؟ وعلام تتوقف قيمتها ؟.

من الواضح أن أوراق البنكنوت التى كان يتداولها الأفراد ، قبل الخروج عن نظام الذهب ، تستمر فى التداول . ولكنها فى الحالة الجديدة ، تفقد جانبا من قيمتها ، أو قوتها الشرائية بالنسبة للذهب . وعلى ذلك فهى تفقد جانبا من قيمتها الخارجية ، أو قوتها الشرائية بالنسبة للعملات الأجنبية ، التى لاتزال مرتبطة بنظام الذهب . وبمعنى آخر ، لا بد وأن يحدث ارتفاع ، فى أسعار الصرف بالعملات الأجنبية .

فإذا كان سعر الصرف عند مستوى التعادل ، للدولار وبالنسبة للعملة المصرية ، هو ٢٠ قرشا للدولار الواحد ، عندما تكون العملتان مرتبطتين بنظام الذهب . فإن سعر الصرف للدولار قد يرتفع إلى ٢٥ قرشا مثلا ، إذا انفصمت عروة اتصال الجنيه المصرى بنظام الذهب ، مع بقاء الدولار متصلا بهذا النظام . فارتفاع سعر الصرف للعملات الأجنبية ، يمثل إذن التدهور الذى يصيب القوة الشرائية للعملة القومية . ويعتبر فى نفس الوقت دليلا على عجز البلد ، الذى تدهورت القيمة الخارجية لعملته ، عن تحقيق فائض فى ميزان مدفوعاته . أو على الأقل يعتبر دليلا على عجزه عن تحقيق توازن فى ميزان المدفوعات ، وذلك خلال الفترة التي سبقت ارتفاع أسعار الصرف .

ولكن الخروج عن نظام الذهب ، وارتفاع أسعار الصرف الأجنبى ، وتدهور القيمة الخارجية للعملة القومية ، قد يكون ناشئا عن عجز الحكومة فى تحقيق التوازن فى ميزانيتها . فإذا زادت النفقات الحكومية على الإيرادات الحكومية ، واضطرت الحكومة لسبب من الأسباب ، إلى عدم التمكن من ضغط النفقات ، إلى

الحد الذى يحقق تعادلا بينها وبين الإيرادات المنخفضة ، أو إذا اضطرت إلى عدم فرض ضرائب دخل مرتفعة ، ترفع الإيرادات الحكومية ، بحيث تبلغ الرقم المرتفع للنفقات . إذا عجزت الحكومة إذن عن تحقيق التوازن بين جانبي الميزانية ، فإنها تجد نفسها مرغمة على الاقتراض ، لسداد العجز الظاهر فى الميزانيـة .

وهذا الإقتراض يأخذ أحد الأشكال الآتية : أولا — أن تعقد قرضا أهليا ، تستخدم حصيلته لمواجهة النفقات الحكومية المتزايدة : وعقد القرض ونتائجه فى الحياة الإقتصادية ، يشبه تماما عمل « المضخة الماصة الكابسة » . فالقرض يمتص قوة شرائية من أيدى الجمهور ، كانت فى الغالب قوة شرائية عاطلة ، أى نقوداً مكتنزة ، لا أثر لها فى النشاط الإقتصادى ، ولكنه يعود ويقذف بهذه القوة الشرائية التى تجمعت لدى الحكومة ، إلى التداول . وعلى ذلك فإن القرض يحرك هذه القوة الشرائية ويعبئها ، وذلك عن طريق دفعها إلى أفراد الجمهور ، فى شكل مرتبات للموظفين ، أو إيرادات للمقاولين ورجال الأعمال والصناعة . ومن شأن ذلك أن تؤثر هذه القوة الشرائية ، التى كانت عاطلة ، فتحولت إلى قوة عاملة نشيطة ، فى مستويات الدخول والأسعار ، فترتفع بها . وبعبارة أخرى يؤدى عقد القروض الأهلية إلى تحقيق ، مايسميه الإقتصاديون بالتضخم Inflation . وليس أدل على هذه الحقيقة وأثبت لها ، من أن جميع أحوال التضخم التى حدثت فى جميع بلاد العالم ، وفى مختلف الأوقات والظروف ، كانت قرينة عقد قروض حكومية . فمن العجب إذن ، أن يبقى الاعتقاد فى مصر سائدا بأن القروض تؤدى إلى إنقاص القوة الشرائية ، فى أيدى الجمهور ، ومن ثمّ إلى المساعدة فى تحقيق هبوط فى مستويات الأسعار .

والخطأ الذى يقوم عليه تفكير أصحاب هذا الرأى ، يرجع إلى اعتمادهم على مايؤدى إليه القرض من امتصاص للقوة الشرائية أولا . ولكنهم يقفون عند هذه النقطة ، فلا يتتبعونها إلى نتائجها النهائية . وهى عملية الكبس بالنسبة للمضخة ، وعملية القذف أو الدفع للقوة الشرائية ، وهي التى تحدث عند إنفاق حصيلة القرض على مختلف المشروعات ، سواء كانت هذه المشروعات منتجة ، كانشاء مشروعات للرى ، أو كانت مدمرة للثروة ، كالإنفاق على الحرب .

ثانيا — أن تقترض من النظام المصرفى ، أو من البنك المركزى . ومن شأن هذا ، أن يؤدى إلى نفس النتائج ، التى أشرنا إليها .

ثالثا — أن تعقد قرضا إجباريا من الجمهور كله ، وهذا عن طريق قيامها بطبع أوراق نقدية جديدة (١) ، تصدرها وتدخلها فى التداول . ومن شأن هذا أن يؤدى مرة أخرى ، إلى نفس النتائج التى نوهنا عنها .

ومهما كانت الطريقة التى تتبع ، فإن أثر زيادة الإنفاق الحكومى ، هو خلق دخول نقدية جديدة . وزيادة الدخل النقدى الأهلى ، تقتضى زيادة فى إنفاق الأفراد . وزيادة إنفاق الأفراد ، يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فى الداخل ، وإلى زيادة الواردات أيضاً ، نتيجة لزيادة مايشتريه الأفراد من السلع الأجنبية . وكل هذا من شأنه فى النهاية ، أن يجعل ميزان المدفوعات ، يتعرض لخلل واضطراب ، ينشأ عن عدم تمكن البلد من بيعها إنتاجها سلعا وخدمات ، فى الأسواق العالمية بأسعار مرتفعة ، وعن زيادة ماتشتريه من الإنتاج الأجنبى ، فى شكل سلع وخدمات . فإذا اختل ميزان المدفوعات وغدا غير موافق

---

(١) او تكليف البنك المركزى بزيادة كمية البنكنوت المتداولة دون ان يقابلها غطاء ذهبى .

للبلد ، أى تحول إلى ميزان مدين ، فإن ثمة دليلا على وجود انهيار فى قيمة العملة ، سابقا لحدوث هذا الاختلال ، كما هو الشأن فى الحالة التي أشرنا إليها الآن ، أو كان هذا الاختلال نذيراً بانهيار فى قيمة العملة ، إذا لم تكن قد انهارت قيمتها بعد .

وغنى عن القول ، أن النقود الإلزامية ، وهى النقود الورقية غير القابلة للصرف بالذهب ، وإن اتجهت قيمتها للانخفاض بالنسبة للذهب ، وبالنسبة لغيره من السلع والخدمات ، فإنها لاتفقد قيمتها إطلاقا . بمعنى أن عدم ارتكازها على الذهب ، واستنادها إليه ، لايغير من شأنها ، ولايضعف من أهمية الوظائف التى تؤديها . فطالما تتوافر فيها ثقة الأفراد ، وطالما تحظى بقبول عام فى التبادل وطالما لاتفرط السلطات النقدية فى إصدارها ، بحيث تتوالى زيادة كمية هذا النوع من النقود ، دون أن تقف عند حدود معينة ، فإن فقدانها للصفة السلعية أو « للقيمة الذاتية » ، أى قيمتها المستمدة من قيمة السلعة التى تصنع منها ، لايغير من صفتها النقدية ولايضعف من مكانتها . فالقيمة السلعية للنقود الورقية الالزامية ، قيمة زهيدة ، لاتكاد تذكر ولكن على الرغم من انعدام القيمة السلعية لهذا النوع من النقود ، فإننا لانزال نعتبرها أحسن أشكال الثروة وأفضلها وأسماها (١) ، لالشىء ، إلا لأنها نقود ، نستطيع عن طريقها ، أن نحصل على كل الثروات العينية وغير العينية ، التي تتيح لنا ملكيتنا للنقود إحرازها . فما السر فى ذلك؟ ومتى تبقى النقود الورقية محتفظة بقدر معين من القيمة ؟

---

(١) بشرط ألا يفقد الجمهور ثقته فى النقود ، بحيث ينتهى الأمر به إلى الهرب منها ، وتفضيل اى نوع من الثروة عليها ، كما حدث ذلك بالنسبة للمارك الالمانى بعد هدنة الحرب العالمية الأولى.

٢ — قيمة النقود الورقية

لنعد مرة أخرى إلى النقود الذهبية ، إلى تلك القطع الذهبية المستديرة ، التى إذا فحصناها ، وجدنا عليها نقوشا خاصة وكتابة معينة ، تدل على علاقتها بوحدة النقود ، كأن تكون جنيها مثلا ، أو نصف جنيه . ولنسأل أنفسنا ماذا حدث لهذه النقود عندما قامت الحكومات بسحبها من التداول النقدى ، وحرمانها من الصفة النقدية البحتة (١) ؟ لو نظر القارىء إلى أية جريدة من جرائدنا اليومية التى تعنى بنشر أسعار الذهب ، فى سوق الصاغة بالقاهرة ، لوجد على رأس قائمة الاسعار ، العبارات الآتية : « الجنيه صورة الملك : ٣٩٢ قرشا ، والجنيه صورة الملكة : ٣٨٥ قرشا . ومعنى هذا أن الجنيه الذهب ، عند ما قضت المقادير بعزله عن العرش الذى تبوأه طويلا ، فى القيام بوظيفة الوسيط فى التبادل ؛ لم يفقد قيمته ، ولم يضع ذلك من مكانته ، لان للجنيه الذهب قيمة ذاتية حقيقية ، تتمثل فى قيمة المعدن الذى يحتوى عليه ، أى فى قيمة السبيكة الذهبية المصنوع منها . وقد تتولاك الدهشة ، أن تلاحظ ارتفاع هذه القيمة ، التى خطيت بها قطعة الجنيه الذهب ، فى هذه الايام ، بالنسبة لوحدة النقود . وهذا الارتفاع فى القيمة ، إنما يمثل إلى حد كبير ، مدى التدهور الذى أصاب القوة الشرائية للنقود التى نعرفها الآن وهى « الجنيه الورق » . ولكن هذه العبارة تلقى لنا ضوءاً جديداً ، على حقيقة موقف « الجنيه الورق » . فعلى الرغم من أن الجنيه الورق ، لا يتمتع بقيمة ذاتية ، لأن الورق المصنوع منه لا يكاد يساوي شيئا ، فان له قيمة ، تضارع $\frac{1}{392}$ من قيمة الجنيه الذهب (صورة الملك) . وبقاء قدر من القيمة أو القوة الشرائية للجنيه الورق ، لا يرجع إذن إلى قيمة حقيقية ذاتية ، يستطيع أن يستند عليها ، وأن يفاخر بها غيره من السلع ،

(١) وفوق ذلك فان ما لديها من الأفراد يؤثرون بيعها كسبيكة من الذهب ، على استخدامها كنقود لارتفاع قيمتها كسلعة عن قيمتها كنقود .

وإنما يرجع إلى تلك الصفة القانونية ، التى أسبغت عليه بحكم القانون ، والتى عينت له وظيفة معينة ، بين جميع السلع الأخرى ، يتخذه الناس ، وسيطا فى التبادل ومستودعا للقيم ، ومقياسا لها . كما يرجع أيضا ، إلى خضوع الناس لحكم القانون ، واحترامهم لأوضاعه ، والعمل بأوامره ، وقبولهم « الجنيه الورق » قبولا عاما ، كقوة شرائية عامة ، يستطيعون أن يعتمدوا عليه فى أداء الوظائف التى أشرنا إليها ؛ إعتمادهم على الجنيه الذهب تماما . ولو فرضنا أن قانونا صدر بعزل « الجنيه الورق » من وظيفته ؛ وحرمانه اختصاصاته ، واستبداله مثلا بجنيه من « الجلد » أو جنيه من « الأسبستوس » ، أو حتى بجنيه آخر من الورق ، أحمر اللون مثلا ، لفقد الجنيه الذى نحمله كل شىء ، وهبطت قيمته إلى الصفر ، وغدا جثة هامدة بلا روح ، لاخير فيها ولا نفع .

فقيمة الجنيه الورق إذن ، وقوته الشرائية ، قيمة مشتقة من حكم القانون ومن العرف معا . فاذا أدار القانون ظهره أو أدار العرف ظهره ، لأية نقود ورقية ، مهما كان أمرها ، لولت قيمتها وأدبرت عنها كل الأهمية التى تحظى بها . والذين لايزالون يحتفظون « بالمارك الورق » أو « بالكرون الورق » الذى كان سائداً فى التداول فى كل من ألمانيا والنمسا ، عقب هدنة الحرب العالمية الأولى كأثر من آثار مضارباتهم بالنقد الأجنبى ؛ وهى مضاربة أقبل الناس عليها إقبالا شديدا فى تلك الايام ؛ يعلمون هذه الحقيقة تمام العلم وهى حقيقة كلفهم تعلمها ، تحمل خسائر قد تكون فادحة .

ولكن علام يقوم عرف الناس فى تقديرهم لقيمة النقود الورقية ؟ ثم لماذا يستطيع الجنيه الذهب أن يشترى الآن ٣٩٢ نسخة من جريدة الأهرام مثلا ، بينما لايستطيع الجنيه الورق شراء غير ١٠٠ نسخة فقط ؟ وفى وضع آخر ، ما مصدر القوة الشرائية ، التى يتمتع بها الجنيه المصرى

الورق ، وما العوامل التى تحدد هذه القيمة ؟ .

إن الجنيهات الورقية التى نحملها فى جيوبنا ، مضافا إلى ذلك ما نملكه من ودائع فى مصارفنا ، تمثل قوة شرائية فى أيدينا . وهذه القوة الشرائية ، إذا قذفنا بها إلى الأسواق ؛ مختلف أنواع الأسواق ، التى تشترى وتباع فيها مختلف أنواع السلع والخدمات ، لتعينت بينها وبين كل نوع من هذه السلع نسبة ؛ وهذه النسبة هى التى تحدد سعر كل سلعة أو خدمة فى السوق . فالقوة الشرائية الموجودة لدينا ، تتوزع إذن بين عدد كبير من المسالك والقنوات ، تجرى فيها تيارات مستمرة ؛ تختلف قوة اندفاعها وسرعة جريها بين مسلك وآخر . ولكن هذه التيارات تصادف أثناء سيرها ، تيارات مختلفة من السلع والخدمات . وتقابل هذه التيارات بعضها البعض ؛ تقابل التيارات النقدية ، بالتيارات السلعية ، هو الذى ينشأ عنه تحديد أسعار السلع ، أى تحديد قيمتها بالنقود ؛ وكذلك ينشأ عنها تحديد قيمة النقود أو قوتها الشرائية فى عمومها بالنسبة للسلع . ولكن هذا العرض ، يحتاج إلى قدر من التفصيل .

لنفرض أن لدينا فى مصر كمية كلية من النقود ، تبلغ ٤٠٠ مليون من الجنيهات ، تتمثل فى أوراق البنكنوت المصدرة ، والودائع الموجودة بالمصارف وهذا الرقم يمثل فعلا ، ما كنا نملكه من موارد نقدية فى نهاية سنة ١٩٤٧ ولنفرض أننا فى مصر ، رأينا أن نحتفظ بنصف هذه الموارد النقدية لتشبع رغبة معينة ، وهى الميل للاكتناز ، أو التفضيل النقدى ؛ أى لنحتفظ بنصف هذه الموارد لتبقى عاطلة ، لا أثر لها فى النشاط الإنتاجى . فكمية النقود المكتنزة موجودة دائما وأبداً لدى الأفراد ؛ وهى تتنقل بينهم ، نتيجة لتنقل الثروات العينية القديمة ، وتداولها من ملكية فرد إلى ملكية فرد آخر .

وأقصد بالثروات العينية القديمة ، كل الثروة العقارية والصناعية ، أو ما يمثل هذه الثروات من أوراق مالية ، موجودة فعلا فى أول سنة ١٩٤٧ .

فكل فرد يحاول أن يوزع ملكيته للموارد ، بين الموارد العينية وبين الموارد النقدية ، حسبما يرى فى هذا التوزيع ، ما يكفل له أكبر قدر من المنفعة . وقد يرى المصريون جميعهم ، أن احتفاظهم بمبلغ ٢٠٠ مليون من الجنيهات ، فى شكل أرصدة نقدية عاطلة ، يحقق لهم توفر تلك النسبة من الموارد التى يملكونها ؛ وهى النسبة التى يقدرون ضرورة توافرها ، لإشباع ميلهم للاكتناز ، أوميلهم للتفضيل النقدى . وليست هذه النسبة ثابتة بطبيعة الحال . فقد تزيد وقد تنقص ، تبعاً لتغير الميل للاكتناز . وهى تزيد ، إذا زادت الرغبة فى الاكتناز ، نتيجة شعور الأفراد ، بأن الأحوال الاقتصادية ليست على ما يرام ؛ إذ يحولون جانباً من الموارد النقدية العاملة ، التى كانوا يستخدمونها فى شئون الإنتاج ، إلى أرصدتهم النقدية العاطلة ، توقياً من الخسائر المحققة ، أو التى يرون أنها محققة(١) . وقد تنقص إذا قلت الرغبة فى الاكتناز ، نتيجة شعورهم ، بأن الأحوال الإقتصادية ، تبشر بالخير ؛ وأنه من خطل الرأى ، تعطيل جانب كبير من الثروة ، فى شكل نقدى ، لا يدر لهم دخلا ، فى الوقت الذى يستطيعون فيه انتهاز فرص الربح المواتية المحققة ، إذا وجهوا جانبا من أموالهم المكتنزة ، لتتحول إلى أرصدة نقدية نشيطة ، يستخدمونها في عمليات الإنتاج .

إذا ثبت هذا ، فإن النصف الباقى من الموارد النقدية ، يتكون إذن من

---

(١) انظر هذا الكتاب ص ١٦ .

أرصدة نشيطة ، تستخدم لتمويل عمليات الإنتاج على إختلاف أنواعها . وبمعنى آخر تستخدم هذه الأرصدة فى الإنفاق على إنتاج السلع والخدمات ، التى يرى المنتجون حاجة الجماعة إليها . وتتكون هذه السلع والخدمات ، من مجموعتين عامتين رئيسيتين :

أولاهما ـ جميع السلع والخدمات التى تصلح لإشباع حاجات الأفراد ، إشباعاً مباشراً ، ومثل ذلك مواد الغذاء ومواد الكساء ، وجميع الخدمات التى يحتاج إليها الناس فى حياتهم اليومية ، كخدمات النقل بالسكك الحديدية والسيارات والأوتوبيسات ، والتعليم ، وخدمات الأطباء وما إلى ذلك .

وثانيـة هاتين المجموعتين ، تتكون من جميع السلع التى تنتج ، لا لتشبع حاجة مباشرة ، وإنما لتساعد وتعين على إنتاج سلع وخدمات تشبع حاجات مباشرة ، ومثل ذلك إنتاج مختلف أنواع الآلات والأدوات التى تستخدم فى الإنتاج . وإنشاء السكك الحديدية ، وبناء المصانع وما إلى ذلك(١).

وجلى أن الأرصدة النقدية : التى تنفق على شئون الإنتاج بنوعيه ، تولد دخولا ، يحصل عليها كل من يساهم بجهوده ، أو يساهم بما يملكه من أرض أو عقار أو رءوس أموال عينية ، فى عمليات الإنتاج . وهذه الدخول النقدية التى تحصل عليها عوامل الإنتاج ، أو بالأحرى التى يحصل عليها الأفراد الذين يملكون هذه العوامل ، تولد دخولا جديدة عن طريق إنفاقها . وهكذا نجد أن التيار النشيط من النقود ، الذى يتدفق فى الأسواق ، يعمل حثيثا فى خلق دخول

---

(١) انظر كتابنا مقدمة علم الاقتصاد ص ١١٦ .

جديدة متتابعة ، كل منها يعمل على خلق غيرها من الدخول ، تتفرع عنه وتنبثق منه . فالأجر الذى يحصل عليه العامل فى مصنع الغزل والنسج بالمحلة الكبرى ، والذى ينفقه على مختلف شئونه ، يخلق دخلا للخباز والبقال وصانع الأحذية ، ودار السينما ، ومصلحة السكك الحديدية وغيرها . وكل دخل يحصل عليه كل واحد مما ذكرنا ، عند إنفاقه له ، يخلق دخولا جديدة ، وهكذا .

ولا يخفى أنه كلما نشط الإنفاق ، كلما نشط الإنتاج تبعا لذلك . على أن نشاط الإنفاق ونشاط الإنتاج ، يقتضى نشاطاً مماثلا ومناسبا ، من جانب تيار النقود العاملة . فكلما اشتد معدل جريان هذا التيار ، وكلما زادت سرعة تدفقه ، كلما بلغ الدخل الأهلى النقدى ؛ وهو مجموع الدخول ، التى تحصل عليها عوامل الإنتاج ، خلال فترة من الزمن هى العام عادة ؛ كلما بلغ هذا الدخل أضعافا مضاعفة ، كمية النقود العاملة المتداولة . فإذا دارت كمية النقود العاملة وقد قدرنا حجمها فى مصر ، بما يعادل ٢٠٠ مليون من الجنيهات ، خمس مرات مثلا خلال العام ، فى مختلف المسالك والقنوات التى تسلكها ، مشيعة حيثما تسرى ، نشاطاً وإنتاجا وخلقا ، لمختلف السلع والخدمات ، وتاركة أينما تتدفق دخولا جديدة ، تتخلف عنها ؛ أذكر أنه إذا بلغت سرعة دورانها ، من حيث خلقها للدخول ، وبعثها للانتاج ، خمس مرات فى العام ، فإن الدخل الاهلى النقدى فى مصر ، يبلغ فى هذه الحالة ١٠٠٠ مليون من الجنيهات ؛ أى يبلغ خمس مرات كمية النقود العاملة النشيطة . ويقابل هذا الدخل النقدى الذى حصل عليه الأفراد ، وحصلت عليه جميع الهيئات والمشروعات ، فيضا من الإنتاج الحقيقى ، أخذ شكل الخدمات كما أخذ شكل السلع ، على اختلاف أنواعها ، وعلى تفاوت قابليتها للاستهلاك ، كأن تكون قمحاً ودقيقاً وخبزاً ، وكأن تكون قطناً خاماً وغزلا ونسجاً وملابس جاهزة . وكأن تكون فحماً

وحديداً وصلبا وقضبانا من الحديد وصفائح من الصلب ، ثم سيارات وقاطرات مثلا .

ولنفرض أن قيمة الإنتاج الحقيقى الذى أخذ شكل خدمات ، وشكل سلع قابلة للاستهلاك مباشرة ، بلغت ٨٠٠ مليون من الجنيهات ؛ وأن قيمة الباقى من الإنتاج الحقيقى ، وقدره ٢٠٠ مليون من الجنيهات ، أخذ شكل سلع غير قابلة للاستهلاك المباشر ، لأنها تتمثل فى المواد الأولية كالقطن وألياف الكتان والسلع نصف المصنوعة ، كغزل القطن والكتان والمنسوجات الخام ؛ والسلع تامة الصنع ، غير القابلة للاستهلاك الشخصى المباشر ، كآلات الغزل والنسج ، أو مبانى المصانع أو مولدات القوة المحركة ، أو ما إلى ذلك .

فإذا كانت الدخول النقدية ، التى حصل عليها المصريون ، خلال العام ، وفاق الجهود التى بذلوها فى الإنتاج عاملين ؛ وجزاء التنازل عن حق استعمال أملاكهم ، فى متنوع أشكالها ، وعلى اختلاف صورها ؛ لتسهم هذه الأشياء المملوكة لهم ، فى خلق الطيبات ، وفى العون على تهيئة الفرصة للجهود العاملة ، فى أن تستكمل للانتاج عدته ، وأن توفر له هيكله ومادته ؛ إذا كانت هذه الدخول قد بلغت ١٠٠ مليون من الجنيهات ، كما رأينا ؛ لكان على المصريين ، أن يفكروا فى طريقة التصرف فى هذه الدخول ، وأن يتدبروا توزيعها على مختلف الأغراض والشئون ، بحيث ينجم عن تصرفهم ، أقصى مايتطلعون إليه من رغد العيش ، وأكبر ما يصبون إليه من تحقيق المآرب والمنافع ، التى يروق لهم الظفر بها .

ولو أننا تخيلنا أن المصريين فى مجموعهم ، على اختلاف نزعاتهم ، وتباين أهوائهم ؛ وعلى تفاوت الدخول التى يحصل عليها كل فرد فيهم ؛ قد دبروا

أمرهم ، على أن ينفقوا من دخولهم مايعادل ٨٠٪ منها ؛ أى أن ينفقوا منها ٨٠٠ مليون من الجنيهات ، ليشبعوا حاجاتهم المباشرة إلى الخدمات وسلع الاستهلاك ؛ فإننا نجد أن ٨٠٠ مليون من الجنيهات ، تتدفق فى مختلف المسالك ، لتقابل دخلا حقيقيا أنتج فى شكل سلع استهلاك ، تبلغ قيمته ٨٠٠ مليون من الجنيهات . وفى هذه الحالة تبقى أسعار طيبات الاستهلاك ، معادلة لنفقات إنتاجها ؛ وتبقى القوة الشرائية للنقود ، حافظة لمستواها ، الذى كانت قد بلغته فى الماضى .

وثبات القوة الشرائية للنقود ، أو ثبات قيمتها فى هذا المعنى الخاص ، أى بالنسبة لتلك المجموعة من السلع والخدمات ، التى تلعب دوراً خطيراً فى تحديد مستوى العيش ، والتي يتوقف عليها رخاء الجماعة أو عوزها ، عامل هام فى تحقيق قدر كبير من التوازن الإجتماعى . فلا تفوز طبقة من الطبقات بشريحة أكبر من الدخل الأهلي الحقيقى ، أى بقدر أكبر من طيبات الاستهلاك ؛ على حساب طبقة أو طبقات أخري .

٣ ـ الانكماش وارتفاع قيمة النقود

ولكن لنفرض جدلا أن المصريين كانوا أكثر تحوطا للمستقبل ، وأشد حرصاً على تفادى أخطاره ؛ لنفرض أنه قد ملكهم شعور ، بأن الغد يحمل فى طياته ما ينذر بالصعاب والمشاق ، وأنه خليق بهم ، أن يعدوا أنفسهم لاحتمالات سيئة ، لايريدون أن تباغتهم ، من غير استعداد لمواجهتها ؛ فآثروا السلامة ، وعملوا على التقتير على أنفسهم ، وقرروا أن ينفقوا من دخولهم ٧٠٪ منها ؛ أى أن ينفقوا ٧٠٠ مليون من الجنيهات ، فماذا يحدث ؟ فى هذه الحالة ، يتجه تيار من الدخول ، يتشعب فى تدفقه إلى مجار صغيرة متنوعة ، تبلغ قوتها

جميعا ٧٠٠ مليون من الجنيهات ، لتقابل تيارا آخر من الدخل الحقيقى ، فى شكل سلع استهلاك ، تبلغ نفقات إنتاجها ٨٠٠ مليون من الجنيهات ، وعلى ذلك لابد وأن تنخفض أسعار سلع الإستهلاك فى مختلف الأسواق ، دون نفقات إنتاجها ؛ إذا ابتغى منتجو هذه السلع أن يتخلصوا منها ، عن طريق البيع ؛ وأن يتبعوا القول المأثور « الخسارة القريبة ولا المكسب البعيد » . فهبوط أسعار سلع الاستهلاك إذن ، ينشأ عن ميل الأفراد لإدخار جانب من دخولهم يزيد فى حجمه عن حجم الإدخار الحقيقى ، الذى قرره المصريون جميعاً ، بصفتهم منتجين ؛ والذى أخذ هذا الإدخار الحقيقى ، شكل سلع إنتاج أو أدوات إنتاج .

ومن شأن اتجاه أسعار سلع الاستهلاك إلى الانخفاض ، أن يحدث مايسمى بحالة الانكماش Deflation ؛ حيث يعنى منتجو سلع الاستهلاك بخسائر نتيجة ارتفاع المبالغ التى أنفقوها ، فى سبيل إنتاج هذا النوع من السلع ، فوق مستوى أسعارها . فاذا حدث ذلك ، فان القوة الشرائية للنقود تعتبر أنها قد ارتفعت عما كانت عليه . وارتفاع القوة الشرائية للنقود إذن ، أو ارتفاع قيمتها ، إنما هو نتيجة نقص حجم التيار المتدفق من الدخول ، لشراء سلع الاستهلاك عن حجم نفقات إنتاج هذه السلع . وغير خاف ، أنه ما تركت الاحوال الاقتصادية وشأنها ، فلم تتدخل السلطات النقدية فى الموقف ، فان حالة الانكماش هذه ، لاتقف عند الحد الذى وصلت إليه فى مبتدأ الأمر ؛ بل سرعان ما تجمع لنفسها من القوة ، مايجعلها تتغلغل أكثر وأكثر ، فتشيع هنا وهناك ، فى الحياة الاقتصادية ، داعية إلى خلق حلقة جديدة من الانكماش ، حائة على مضاعفة عدد هذه الحلقات ، وإلى سرعة ظهورها وسريان فعلها . فما يلبث منتجو سلع الاستهلاك ، تحت وطأة الخسارة التى تعرضوا لها ، أن

يخففوا من نشاطهم ، وأن يضيقوا من مجال أعمالهم ، وأن يستغنوا عن بعض العمال الذين يعملون لديهم ، أو أن يخفضوا من الأجور المدفوعة لهم . وكل هذا يدفع بالدخل الأهلى النقدى إلى النقص . فيهبط دخل المصريين النقدي، إلى مستوى ، يقل عن المستوى الذى كان قد بلغه . ويقل تبعا لذلك دخلهم الحقيقى . ولكن تبقى القوة الشرائية للنقود مرتفعة ، بحيث تستطيع وحدة النقود أن تحصل لمنفقيها ، على حجم من السلع ، يزيد عن الحجم الذى كانت تشتريه قبل حدوث الانكماش .

ولعل القارىء يدرك إذن نتيجة لهـذا التحليل ، أن إنجلترا والولايات المتحدة نجحتا خلال الحرب العالمية الثانية ، فى المحافظة على مستوى أسعار سلع الاستهلاك ، عند حدود معقولة ، لأنهما عملتا على المحافظة علي منسوب تيار الدخل النقدى ، الموجه للانفاق على سلع الاستهلاك ، بحيث يبقى معادلا قدر الإمكان ، مع ما كان يستطيعه الجهاز الإنتاجى ، في كل من البلدين ، من إنتاج سلع الاستهلاك . وإنتاج سلع الاستهلاك ، كان مقضيا عليه بأن يبقى عند أقل المستويات الممكنة ، ليطلق سراح أقصى قوة ممكنة لجهاز الإنتاج ، لتوجه إلى إنتاج معدات الحرب ولوازمه . والوسيلة التى وفق إليهـا هذان البلدان ، للمحافظة على منسوب الدخل الموجه للانفاق الاستهلا كى ، هو فرض أقصى الضرائب علي الدخول ، لـكى تستنزف من جيوب الناس ، أقصى ما يستطيع جهاز الضريبة جمعه . فبينما كانت القروض التى تعقـدها الحـكومتان ، تقذف في التداول ، بكميات طائلة من النقود ، تتحول إلى دخول ضخمة ، تستحث جهاز الإنتاج ، على أن يسخر كل القوى الممكنة المتاحة ، لإنتاج أكبر حجم من السلع المطلوبة الحربية والمدنية على حد سواء ؛ كان جهاز الضريبة ، تقتطع من الجيوب ، أكبر شريحة من الدخل ، يستطاع

اقتطاعها ، ويمتص من السوق ، أكبر مقدار من القوة الشرائية يستطيع امتصاصه (١) .

والانكماش حالة تقلقل بلا شك ، إذا تركت أموره تسير فى أعنتها ، ولم يكن نتيجة سياسة مدبرة ، تهدف إلى كبت التضخم ، والرغبة فى التخلص من أوضاره . فهو مستحب ، لو اتخذ علاجا لحالة مرضية ، فشت وسادت ، وغدت منبعا للاضطراب والفوضى ، ومصدراً لاختلال فى التوازن الاجتماعي " وأقصد بالحالة المرضية ، مانعانيه اليوم فى مصر ، وماعانيناه طول أمد الحرب ، من تضخم جارف طاغ كاسح ، أخل بالمقاييس المعهودة ، وأطاح بالوطيد من الأسس ، التى يقوم عليها بناء الإنتاج فى مصر .

أما إذا كان الإنكماش ، نتيجة افتقار إلى الثقة ، وعوز إلى الاطمئنان للمستقبل ؛ أى إذا حدث نتيجة حالة نفسية مرضية ، تستبد بتفكير رجال الأعمال والصناعة ، وتحولهم عن متابعة نشاطهم ، فى طريقه العادى ، فإنه يكون ظاهرة مرذولة ، يجب ألا تترك وشأنها ، تشيع من الذعر ، وتنشر من الاضطراب وتعمل على تراخى الإنتاج وفتوره ، ما يسبب فقر الجماعة ، وانهيار مستوى العيش فيها ، وانتشار العطل بين أفرادها العاملين .

وسواء أكان أمر الإنكماش ، سياسة مرسومة ، توضع لمقالبة التضخم ، وإعادة الأمور إلى نصابها ؛ أم كان أمره ، ناشئا عن مرض يستولى على جهاز الإنتاج ، فيعرض نشاطه للذوى والضمور ؛ فإن له نتائج معينة ، لها آثارها

---

(١) ولعل القارىء يدرك الآن ، الخطأ الشائع فى مصر ، فى مختلف الدوائر والأوساط ، بأن سياسة القروض ، تمتص النقد الفائض عن الحاجة ، وتسهم فى علاج التضخم .

ولها خطرها . ومن أهم هذه النتائج ، أنه يزيد من أعباء الديون على المدينين . وهذا وحده ، يؤدى إلى أفدح الكوارث ، ويولد للجماعة أعنى الصعوبات وأضنى المشاق . فديون الحكومة ، والفائدة التى تدفعها لدائنيها ، وديون الأفراد والمؤسسات ، والفوائد التى تدفعها لدائنيها أيضا ، تغدو باهظة العبء ثقيلة الوطأة . ألاترى أن المدين فى مصر ، الذى يقترض من البنك العقارى المصرى قرضاً ، يبلغ ١٠٠٠ جنيه مثلا ، عند ما يكون سعر قنطار القطن ٣٠ جنيها ، فإنه يقترض ، في الواقع ، ما يعادل قيمة ٥٠ قنطاراً من القطن ؟ وهلا ترى ، أنه إذا هبطت أسعار القطن إلى ٥ جنيهات مثلا للقنطار ، فإنه يغدو مطالباً بأن يدفع دينه ، فى شكل ثروة حقيقية ، تبلغ ٢٠٠ قنطار ؟ ثم ألاترى ، أن عبء الدين قد زاد ارتفاعا بما يعادل أربعين مرة ، عبئه الأصلى ؟

وفضلا عن ذلك ، نجد أن أصحاب الدخول الثابتة ، كالموظفين وأرباب المعاشات ، وحملة السندات الحكومية والأهلية ، يغنمون فى أوقات الإنكماش ، جانبا أكبر من الدخل الحقيقى ، ويظفرون به على حساب رجال الأعمال ورجال الصناعة . وعلى الرغم ، من أن أجور العمال الحقيقية (١) ترتفع فى أوقات الإنكماش ؛ إلا أنهم كطبقة ، يحملون أقسى الأعباء ، التى تتولد عنه . لأن عددا كبيراً من الطبقة العاملة ، يجدون أنفسهم ، أو بالأحرى يجدون عملهم ، سلعة بائرة نافقة ، لايوجد طلب عليها . ولذلك تذوى دخولهم النقدية الكلية ، ويتعرضون لكل أنواع المتاعب والآلام ؛ المتاعب والآلام

---

(١) الأجور الحقيقية ، هى عبارة عن السلع والخدمات ، التى تستطيع الأجور النقدية شراءها بمستوى الأسعار السائد ، عند الرغبة فى معرفة مستوى الأجور الحقيقية

المادية فى شكل عوز وفقر ؛ والمتاعب والآلام المعنوية ، إذ تأخذ صورة يأس وقنوط ، تستولى علي النفوس ، وتجعلها عرضة لأن يلتوى بها التفكير ، أو تشط عن سواء السبيل .

٤ — التضخم وانخفاض قيمة النقود

ولنفرض مرة أخرى ، أن المصريين فى مجموعهم ، بدا لهم ما يعزز الأمل فى المستقبل ، وساور خواطرهم الإعتقاد ، بأنه ليس هناك مايبرر تقتيرهم على أنفسهم ، والمغالاة فى ادخار جانب من دخلهم ، يعدل فى حجمه ، ما اعتادوا ادخاره فى سالف السنين ؛ وأنهم نتيجة لهذا اللون من التفكير ، آثروا ، أن ينفقوا على طيبات الاستهلاك من دخلهم الكلى الذى بلغ ١٠٠٠ مليون من الجنيهات ، نحو ٩٠٪ منه ، أو ما يعادل ٩٠٠ مليون من الجنيهات . فلو صحت نيتهم على اتباع هذه الخطة ؛ فإننا نجد أن تيارا من الدخل يبلغ حجمة ٩٠٠ مليون من الجنيهات ، يتدفق فى مختلف المسالك التى تتجه إلى الإنتاج الحقيقى من طيبات الاستهلاك ، ليقابل تياراً من هذه الطيبات ، تبلغ قيمتها تبعا للأموال التى أنفقت على إنتاجها ، ٨٠٠ مليون من الجنيهات . ومعنى هذا أن يزيد الطلب على سلع الاستهلاك ، فوق المعروض منها ونتيجة هذا الاقبال من جانب الطلب ، على حجم صغير نسبياً من المعروض ، أن تتجه أسعار طيبات الاستهلاك للارتفاع ، بحيث تصل قيمتها السوقية إلى ٩٠٠ مليون من الجنيهات . ومعنى هذا أن يحصل منتجو سلع الاستهلاك ، على أرباح ، تنشأ عن ارتفاع أسعار سلعهم ، فوق نفقات إنتاجها . وهذه الارباح ، التى يظفرون بها ، بسبب اشتداد الطلب على إنتاجهم ، تحثهم بدورها على الإقبال على الإنتاج ، فيهدفون إلى مواجهة الطلب المتزايد وإشباعه ، عن طريق توسيع

نطاق أعمالهم ، وزيادة ما يلتمسونه من قروض من النظام المصرفى ، لتمويل هذا التوسع ، وتمكينهم من زيادة إنفاقهم على شراء الخامات والمعدات ، وتأجير جهود طوائف جديدة من العمال .

وبما أن كل إنفاق يولد دخلا ويخلقه ، وبما أن المصريين ، يقبلون فرضا على الاستمرار فى خطتهم ، التي تقوم دائما على التوسع فى الإنفاق الاستهلاكى ، للتزود بقدر أكبر من متع الحياة ، كلما سنحت لهم الفرصة لذلك ؛ وكلما دان لهم الأمر ، وهان لهم سبيل تحقيق ذلك ، عن طريق زيادة دخولهم النقدية ؛ فإننا لابد واجدون ، أن إقبال رجال الأعمال والصناعة على الإنفاق ، يؤيده إقبال الأفراد ، بصفتهم مستهلكين على الإنفاق ؛ كل فريق فى ميدانه الخاص به ؛ من شأنه أن يرفع مستويات الدخول إلى طبقات ومراتب أعلى ، عما كانت عليه ؛ ومن شأنه أيضا ، أن يحقق ارتفاعا متتابعا متواصلا فى مستويات الأسعار . وكل هذا ينشىء حالة ، يسميها الإقتصاديون حالة التضخم Inflation .

ومن العرض السابق ، نستطيع أن نلاحظ إذن ، أن التضخم يبدأ فى الظهور ، إذا أقبل الناس على الإنفاق ، وأدبروا عن الإدخار ؛ وإذا نشأ عن هذا الإنفاق ، نقص فى طيبات الإستهلاك ، بسبب عدم كفاية المنتج منها دائما ، مع حجم الدخل الموجه لشرائها . ولا شك أن ظهور التضخم ، يصحبه دائماً انهيار فى قيمة النقود ، وضعف فى قوتها الشرائية ؛ لأن حجم طيبات الإستهلاك الذى تشتريه وحدة النقد ، فى أحوال التضخم ، يضمر إذا قورن بحجم هذه الطيبات ، الذى كانت تشتريه وحدة النقد ، قبل حلول التضخم ، وذيوعه وانتشاره .

على أن هناك أمراً خطيراً تجدر ملاحظته ، وهو أنه إذا دارت عجلة التضخم ، ونشطت البواعث التى تدفعه إلى الظهور ؛ فإن المحركات والبواعث التى تفضى

إليه ، لابد وأن تتضاعف قوتها ، وتعنف حركتها ، وتأخذ سبيلها فى قوة دافعة طاغية ، كلما امتد بها الأمد ، وكلما ذللت لها الظروف أسباب الشطط . ولهذا فما لم تتخذ السلطات النقدية ، الإجراءات الكافية ؛ وما لم تتذرع بالوسائل الناجعة ؛ فى وقف مد التضخم الطاغى ، وفى صد طوفانه الجارف ، فى الوقت المناسب ؛ فإنه لن يكون هناك حد للمدى الذى يصل إليه ، ولن يكون هناك مايهدىء من معدل سرعة اكتساحه ، أو يلطف من حـــدة آثاره ونتائجه . ولو رجع القارىء إلى أحداث السنوات العشرين ، وعمد إلى دراسة أحوال التضخم النقدى ، الذى سيطر على الحياة الإقتصادية فى ألمانيا ، وأخضعها لبأسه وجبروته ؛ لو رجع إلى هذه الحقبة من الزمن ، لأستطاع أن يدرك فداحة الأخطار ، التى تعرض لها نظام الحياة الإقتصادية ، فى تلك البلاد . فلقد ذهب بالطبقة الوسطى فى ألمانيا ؛ وهذه الطبقة هى دائما ، عماد التوازن الإجتماعى ، وركنه الركين . كما عرض الطبقات الفقيرة والعاملة ، إلى أعنف الفقر وأذله ؛ وسطا على الأخلاق والمثل العليا . إذ كيف يؤمن بهذه المبادىء ، ويخضعه الضمير لسلطانها ، من يشعر بأن أهوال الفقر والجوع والحرمان ، تـكتنفه من كل ناحية ؛ ومن يلمس الدمار ، يذوى بأرفع أشكال الثروة ، التى عهد الناس الإطمئنان إلى قيمتها ؛ ألا وهى النقود .

فالتضخم إذن ، إذا شط وجمح ، وأطلق له العنان ، يغدو خطرا وبيلا وشراً مستطيراً ، يعصف بالـكيان الإجتماعى ، ويخل بكل أسباب التوازن والإستقرار ، ويفضى إلى ذيوع فقدان الثقة ، ويشيع فى الحياة الإقتصادية ألوانا من الفوضى والاضطراب ؛ قد يكون من العسير إدراك مداها . ولهذا ، فإنه إذا استعصى التضخم على وسائل العلاج ، وخرجت أموره عن زمامها ، فقد

لايكون هناك مفر ، من إزالة النظام النقدى كله ، وبناء نظام نقدى جديد فى أنقاضه .

ولكن التضخم ، قد لا يأخذ هذا الشكل المفزع ؛ بل قد يكون أمراً يرغب فيه الناس ، ويطمئنون إلى حدوثه ، ويعملون على تلمس الأسباب لظهوره وقيامه . وهو نوع من التضخم رقيق الحاشية ، لطيف الأوضاع ، هادىء الانطلاق ، متئد السير ؛ يمكن أن يحاط بكل أنواع الضمانات ، وتقام حوله أنواع السدود ، ومختلف المصدات ، التى يمكن معها أن يطمأن إلى جانبه وتتقى شروره ولوافحه . وهذا النوع من التضخم المعتدل ، إنما يكون ظهوره نتيجة سياسة مرسومة ؛ تهدف إلى تحقيقها السلطات النقدية ؛ وهذا إذا وجدت هذه السلطات ، أن الأحوال الإقتصادية ، قد طال ركودها ؛ وأن البطالة قد تفشت تفشيا ذريعاً بين عوامل الإنتاج ؛ وأنه لايوجد أمل فى إصلاح هذه الأحوال ، إلا بقذف قوة شرائية جديدة فى السوق ، تجرى فى التداول ، كدخول للعمال ، الذين يوظفون فى القيام بمشروعات عامة ، لاتتسم بالسمة التجارية البحتة ؛ وإنما تأخذ صبغة الخدمات الجماعية ، مثل إنشاء الطرق ، وبناء المستشفيات ، وإقامة دور التعليم والتحف ، وما إلى ذلك .

وكل هذا يتطلب من الدولة ، أن تقوم بعقد قروض أهلية ، تثير حركة فى السوق ، وتعرض أحوالها لقدر من النشاط ، يبعث فيها الحياة من جديد . ولهذا فإن علاج الكساد الجاثم ، لن يكون إلا عن طريق التهاون ، فى تحقيق التوازن فى الميزانية الحكومية . فالنفقات الحكومية ، يجب أن تصمم ، بحيث تربو على الإيرادات . ويجب ألا ينظر إلى هذا العجز المالى ، كأنه شىء خطير تهدد بالوبال ؛ إذ ماذا يجدى مراعاة السداد فى وضع الميزانية الحكومية ،

وماذا يفيد احترام الأوضاع والأصول المالية ، إذا كان التوازن الخاص بالاقتصاد القومى ، مختلا كل الإختلال .

هذه السياسات التى تهدف إلى تحقيق لون من التضخم ، فى أوقات الكساد والركود ، سياسات تقتضيها سلامة النظام الإقتصادى كله ، وتفرضها فرضا الظروف والأحوال . وهى لن يخشى منها سوء المغبة ، وشر المصير ، طالما تتفانى السلطات النقدية فى الأخذ بأسباب التحوط ، وملاحظة التطورات والإتجاهات التى تخضع لها مستويات الدخول والأسعار . فإذا بدر من البوادر مايهدد بخروج التضخم عن حدوده المقدرة المرسومة ، أخذت السلطات النقدية الأمر فى أيديها ، وعالجته بالحزم والحسم الواجبين .

ولقد كانت هذه السياسة ، التى ترمى إلى تحقيق قدر معتدل من التضخم هى التى أخذت بها انجلترا عقب خروجها عن نظام الذهب سنة ١٩٣١ ؛ كما كانت السياسة التى وضع قواعدها روزفلت ، لمعالجة الكساد المتفاقم فى الولايات المتحدة سنة ١٩٣٤ ، والتى اشتهرت إذ ذاك New Deal ، باسم « سياسة الإنعاش الإقتصادى » أو « البرنامج الجديد » .

وسواء كان التضخم أمراً أتت به المقادير جزافا ، أو فرضته الظروف القاسية فرضا ، أو كان سياسة متعمدة مقصودة ، تهدف إليها السلطات النقدية فإن له آثاره ونتائجه ، وهى عكس الآثار والنتائج ، التى لمسناها عند مناقشتنا لأحوال الإنكماش . فالديون الحكومية والأهلية ، والفوائد التى تدفع عليها يغدو عبؤها رقيقا خفيفا ، مما يساعد الميزانية الحكومية على أن تتخفف من تبعاتها ، ومما يساعد المشروعات ، على أن تجابه إلتزاماتها ، بدرجة كبيرة من اليسر . كما أن الدخول التى يحصل عليها رجال الأعمال ورجال الصناعة ،

تتجه إلى النمو ، وهى ظاهرة تدعوهم إلى المزيد من النشاط ، وإلى استثارة حميتهم فى انتهاز الفرص ، لإحراز أرباح مغرية . ولكن هذا النمو فى أرباح رجال الأعمال ورجال الصناعة ، يكون عادة على حساب ضمور الدخل الحقيقى ، الذى يحصل عليه الأفراد ، ذوو الدخل الثابت . أما العمال ، فلا شك أنهم يرحبون بأوقات الرواج والانتعاش ، لأن مجال الرزق والعمل يغدو مأموناً مضموناً ، فلا يساورهم القلق ، ولا تخطر على نفوسهم تلك الأفكار السوداء ، التى تسيطر عليهم ، فى الأوقات التى يتراخى فيها النشاط ؛ حيث يدب إليهم دبيب الهلع والجزع ، من تعرضهم لخطر الإستغناء عن جهودهم ، والقذف بهم فى عرض الطريق ؛ لا عمل لهم ، ولا مورد رزق . وهذا الترحيب بالرواج يحدث ، على الرغم من أن الأجور الحقيقية التى يحصلون عليها ، قد تتعرض للنقص ، بسبب إرتفاع الأسعار ، وغلاء المعيشة .

٥ — العملات الصعبة والعملات السهلة

إذا كان الأمر كما رأينا ، من حيث تمتع النقود الورقية بقيمة تحظى بها ، على الرغم من عدم وجود أساس ظاهر واضح ، ترتكز عليه ؛ وإذا كنا بينا ، أن قيمة هذه النقود ، تتوقف على قدرتها ، فى شراء نوع معين من السلع ، هى الخدمات وسلع الإستهلاك ؛ وإذا كنا لاحظنا أن هذه القيمة تتعرض للنقص ، كلما اتجهت أسعار الخدمات وسلع الإستهلاك إلى الإرتفاع ؛ كما تتعرض للزيادة ، كلما اتجهت أسعار هذه السلع إلى الإنخفاض ؛ إذا أصبح أمر هذا كله واضحا ، فكيف تتحدد القيمة الخارجية للعملة الورقية ، وعلام تستند هذه القيمة ؟

لن يستدعى هـذا منا مزيداً من الشرح ، فنحن نحيـل القارىء على ما كتبناه فى هذا الموضوع ، عند معالجتنا للقيمة الخارجية للنقود الذهبية . ولـكن هناك بعض الملاحظات ، التى لابد من ابدائها .

فإذا كانت النظم النقدية فى مختلف بلاد العالم ، نظما حرة ، تدار وفقا لسياسة داخلية مرسومة ، تضع قواعدها وأسسها ، السلطات النقدية فى كل بلد ؛ فإن أسعار الصرف ، وهى الأسعار التى تمثل القيم الخارجية لـكل عملة أهلية ، لن تجد حدوداً ، تشبه حدود الذهب ، فى تقلباتها . فمن الميسور أن نتصور انهياراً لا حدود له ، يصيب قيمة العملة فى الخارج ، أى قيمتها بالنسبة للعملات الأجنبية . ويحدث هذا الإنهيار لسببين : أولهما — أن تكون القيمة الداخلية للعملة ، قد تعرضت لانهيار ذريع ، نتيجة الإفراط فى إصدار النقود ، وشيوع حالة تضخم جامح ، وعجز خطير متلاحق فى الميزانية الحـكومية ، وضعف بين واضح فى جهاز الإنتاج ، يجعله غير قادر على مد السوق الداخلية والسوق الخارجية ، بفيض من الإنتاج ، يلاحق ويتابع الفيض المتوالى ازدياداً ، فى كمية النقود المتداولة . فإذا صحب هذه الحالة ، فقدان الثقة فى العملة ، وضعف الأمل فى نهوضها من كبوتها ؛ وإذا لا زمها هجرة رأس المال النقدى القومى إلى الخارج ، هربا من سوء العاقبة وشر المصير ، فإن أسعار الصرف للعملات الأجنبية ، لابد وأن تأخذ طريقها إلى الصعود السريع . وهذا إذا تركت سوق الصرف حرة ، فلم تخضع لرقابة نقدية ، تقيد حرية التصرف ، وتحبس الأموال القومية والأجنبية عن الإنطلاق ، هربا إلى مركز مالى مأمون

وثانيهما — أن يتعرض ميزان المدفوعات لاختلال ، تدل الدلائل على أنه اختلال مقيم . فاذا ثبت أن الرصيد المدين لهذا الميزان ، ليس أمراً عارضاً ،

مايلبث أن يزول ؛ ولكنه ظاهرة ، يخشى أن تبقى طويلا ، نتيجة الاضطراب والتصدع الذى أصاب الكيان الإقتصادى القومى ، نتيجة إرتفاع نفقات إنتاج السلع فى الداخل ؛ أو نضوب معين الكفاية الإنتاجية لعوامل الإنتاج ، أو عدم متابعة النظام الإقتصادى الداخلى ، لسير الأحداث ، وتطور الاختراعات والفنون ؛ أو استمرار معدل تزايد السكان ، دون أن يصحب ذلك ، تزايد مناسب فى الكفاية الإنتاجية ، أو فى الموارد ؛ أو نتيجة حرب مدمرة ، أطاحت بالجانب الأكبر من المعدات الإنتاجية . إذا توافرت كل هذه العوامل أو بعضها ، فإن مقدرة البلد على التصدير تضعف ، فى الوقت الذى تزيد فيه حاجات أهليها للسلع المستوردة . فإذا اتضح أن هذه العوامل ، ليست عارضة طارئة ، ولكنها أصيلة مزمنة ، فإن سعر الصرف سوف يهوى إلى الحضيض بقدر مايهوى الجانب المدين من ميزان المدفوعات ، عن الجانب الدائن لهذا الميزان . ومرة أخرى نذكر ، أن هذا الانخفاض فى أسعار الصرف يتحقق ، لو تركت هذه الأسعار حرة ، فلم تقيد حركاتها رقابة على الصرف ، تشوه الواقع ، وتخفى مكامن الداء ، وتعمل على تصوير الموقف الإقتصادى تصويرا ، هو أبعد ما يكون عن الحقيقة .

وعلى نقيض ذلك ، لو اتجهت القوة الشرائية للنقود ، إلى الارتفاع فى الداخل ، بسبب اتباع السلطات النقدية ، لسياسة نقدية سديدة ؛ وإذا توافرت الثقة فى العملة ، بعد أن كانت هذه الثقة مفقودة ؛ وإذا أقبل رأس المال الأجنبى ، يلج مجالات الاستثمار المختلفة ، آمنا مطمئناً ، بعد أن كان يعزف عنها ، تهيباً وخوفاً ؛ وفوق ذلك ، إذا اتضح أن ميزان المدفوعات ، يتمتع برصيد موافق نتيجة مقدرة فائقة للبلد على التصدير ، نشأت عن تطور جهاز الإنتاج تطوراً ملائما ، وعن مقدرته على خلق فيض من السلع والخدمات ، يفيض عن

حاجات السوق الداخلية ، ويربو على مطالبها ؛ ويجد له طلباً قوياً متصلا ومستمراً فى الأسواق الخارجية ؛ إذا توافرت كل هذه العوامل أو بعضها ، فإن قيمة العملة بالنسبة للعملات الأجنبية ، لابد وأن تحلق إلى مستويات بالغة الارتفاع . ومعنى هذا أن أسعار الصرف للعملات الأجنبية ، لابد وأن تنخفض انخفاضاً كبيراً ، مما يدل على سلامة العملة القومية ، وقوة مركزها . وهذا الانخفاض لأسعار الصرف ، لن يكون له حد يقف عنده .

ومن هذا نلاحظ أن سعر الصرف بالعملة الأجنبية ، أو القوة الشرائية للعملة القومية فى الخارج ، يتوقف : أولا ـ على العلاقة بين مستوى أسعار السلع العالمية بالعملة القومية ، ومستوى أسعار السلع العالمية بالعملات الأجنبية . وثانيا ـ على حالة ميزان المدفوعات ومركزه .

إذا ثبت لنا هذا ، كان من الميسور أن نفسر الظروف ، التى تغدو فيها عملة معينة ، عملة « صعبة » أو عملة «سهلة» . فالعملة الصعبة ، هى العملة النادرة ، وهى عملة نادرة لأنها عملة قوية ؛ تسندها أحوال اقتصادية مزدهرة ، وطاقة إنتاجية كبيرة زاخرة ، وبناء اقتصادى ، سليم الأوضاع ، متين الأركان . وهذه هى حالة الولايات المتحدة اليوم . فقوة الدولار ، مبعثها وفرة الإنتاج ، وكفاية العوامل الإنتاجية التى تستند إليها هذه الوفرة .

أما العملة السهلة ، فهى العملة الوفيرة . وهى عملة وفيرة ، لأنها عملة ضعيفة ؛ يربو الموجود منها على المطلوب منها . فالكميات الموجودة من العملات السهلة ، لاتتناسب بتاتاً مع الندرة النسبية للسلع التى تنتجها بلادها . وهذه الندرة للسلع المنتجة ، مرجعها إلى ضعف الطاقة الإنتاجية فى هذه البلاد ؛ وعدم كفايتها للوفاء بحاجات أهلها ؛ وضعف القوة الإنتاجية لعوامل الإنتاج الموجودة بها .

فالعملة الصعبة إذن ، هى عملة سعر صرفها بالعملات الأجنبية ، سعر منخفض ؛ لأن قوتها الشرائية الخارجية ، أعلى من القوة الشرائية الخارجية للعملات السهلة الأخرى . بينما نجد أن سعر الصرف للعملة السهلة بالعملات الأجنبية الصعبة ، سعر صرف مرتفع . وارتفاع هذا السعر ، منشؤه ضعف قوتها الشرائية الخارجية ، إذا قورنت بالقوة الشرائية الخارجية للعملات الصعبة .

٦ — النقود المساعدة Subsidiary Money

وأخيراً هناك نوع من النقود ، تصدره الدولة عادة ، ممثلة فى وزارة المالية ، ويقصد من إصداره ، إيجاد نوع من النقود ، ذات قيم صغيرة ، بالنسبة لوحدة التحاسب ؛ وذلك لتسهيل المبادلات ذات القيم الصغيرة . وقد تكون هذه العملة معدنية ، فتسك من الفضة أو البرونز أو النيكل ، وفى هذه الحالة تكون قيمتها المعدنية ، أقل من قيمتها القانونية الرسمية . ولهذا السبب تحتكر الحكومة صنعها وإصدارها ، وتعمل على الضرب على أيدى المزيفين ، الذين يجدون في تقليد صنعها ، مجالا طيبا لأرباح غير مشروعة . وقد تكون هذه العملة ورقية ، في الأوقات التى يعز فيها الحصول علي معادن ، لصنع هذه النقود منها ، كأوقات الحروب . ويقيد القانون المبالغ التى يمكن أن تستخدم العملة المساعدة فى الوفاء بها ؛ وعادة تكون هذه المبالغ صغيرة القدر . وقد نص القانون فى مصر ، على قصر المبالغ المدفوعة بالمسكوكات الفضية ، بما لا يزيد على جنيهين مصريين ، وعلى قصر المبالغ المدفوعة بالمسكوكات النيكلية والبرنزية ، بما لا يزيد عن عشرة قروش .